قـــرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٦٥ لسنة ٢٠٠٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة فى ١٩٩٩/١٠/٢٦ ؛

وبناء على ماعرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الاولى)

تخـرج من عــداد الأراضــى الأثرية وتدخل فى دائرة أمـلاك الدولة الخـاصـة الأرض البالغ مساحتها ٥٧ فدانًا بطريق الكافورى بمنطقة ماريا بناحية الهوارية - محافظة الإسكندرية والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٦ مارس سنة ٢٠٠٠م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مـــذكـــــرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون والتى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص لشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت خلوها من الآثار أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للآثار» .

وقد قامت منطقة آثار الإسكندرية بإجراء حفائر بالربوة المرتفعة حيث جاء بتقرير أعمال المجسات ومحضرى معاينة المجسات المحررين فى ١٩٩٩/٢/٢٢ ، ١٩٩٩/٤/٢٧ أن هذه الربوة عبارة عن تل صخرى مرتفع ولم تسفر أعمال المجسات عن ظهور آثار ثابتة أو منقولة ، كما أفادت الإدارة العامة للمساحة والأملاك أنه تم الرفع المساحى للموقع على الطبيعة وأن إجمالى المسطح المراد إخراجه هو ٥٧ فدانًا بطريق الكافورى بمنطقة ماريا بناحية الهوارية - محافظة الإسكندرية .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٩/١٠/٢٦ على إخراج الأرض المشار إليها من عداد الأراضى الأثرية وتسليم القطعة المذكورة إلى الأملاك الأميرية .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر فى حالة الموافقة - بإصداره .

وزير الثقافة

فاروق حسنى